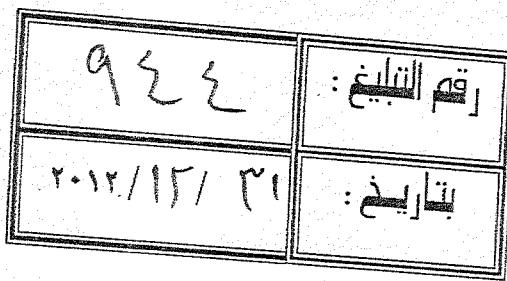


بسم الله الرحمن الرحيم



مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

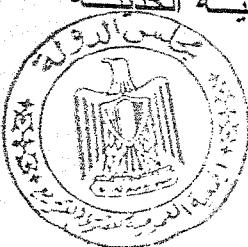
ملف دعوه: ٨٦ / ٤ / ١٧٤٠

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس جامعة طنطا

تحية طيبة وبعد...

بلغنا على كتابكم المنتهية بالكتاب رقم (٢١٦) بتاريخ ٢٠١٢/٥/٧ الموجه إلى إدارة الفتوى المختصة بشأن مدى جواز إسقاط مدد الإجازات الخاصة لمرافقه الزوج من مدة الخمس سنوات اللازمة للحصول على درجة الدكتوراه، وأشار ذلك على استمرار الطبيب/ طارق أحمد صابر الرويني المدرس المساعد بقسم التخدير والغناية المركزية الجراحية بكلية الطب جامعة طنطا في شغل وظيفة مدرس مساعد أو نقله إلى وظيفة أخرى بالكادر العام طبقاً لحكم المادة (١٥٦) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢.

وحاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن المعروضة حالته يشغل وظيفة مدرس مساعد بقسم التخدير والغناية المركزية الجراحية بكلية الطب جامعة طنطا اعتباراً من ١٩٩٥/١٢/١٩ ١٩٩٧/٨/١٧ ومنح إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقه زوجته التي تعمل خارج البلاد اعتباراً من ٢٠٠٩/٨/١٩ حتى ٢٠٠٩/٤/٢٩، فأوقف قيده كباحث دكتوراه طيلة هذه المدة. وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٩ وافقت لجنة الدراسات العليا والبحوث بكلية على إعادة قيده بدرجة الدكتوراه، وأحالت النظر في مدى حداثة موضوع الرسالة المسجلة المعروضة حالته إلى مجلس القسم في ضوء مرور أكثر من أحد عشر عاماً على التسجيل. وبتاريخ ٢٠١٠/٤/١٢ قرر مجلس القسم بكلية إلغاء تسجيل الرسالة المقدمة من المعروضة حالته لأن موضوعها أصبح لا يواكب الأبحاث العلمية الحديثة



واعتمد هذا القرار من لجنة الدراسات العليا وعميد الكلية بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٣ ولم يتقدم المعرضة حالته للكلية لتسجيل رسالة جديدة، كما حصل على إجازة جديدة لمرافقه زوجته اعتباراً من ٢٠٠٩/٩/١٤ حتى ٢٠١١/٧/٢٨ وأخرى من ٢٠١١/٨/٢٢ حتى ٢٠١٢/٨/٢١ وباستطلاع رأى إدارة الفتوى المختصة عرضت الموضوع على اللجنة الثانية من لجان قسم الفتوى بمجلس الدولة والتي ارتأت بجلستها المنعقدة في ٢٠١٢/٦/٦ إحالتها إلى الجمعية العمومية لما آنسه فيه من أهمية وعمومية.

ونفي أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٧ من نوفمبر سنة ٢٠١٢ م الموافق ٢٢ من ذى الحجة سنة ١٤٣٣ هـ؛ فاستبان لها أن المادة (١٣٠) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه "تسري أحكام المواد التالية على المعيدين والمدرسين المساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون". كما تسري عليهم أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم، وأن المادة (١٤٨) من ذات القانون تنص على أنه "على المعيدين والمدرسين المساعدين بذل أقصى الجهد في دراساتهم وبحوثهم العلمية في سبيل الحصول على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها...", وتنص المادة (١٥٦) على أن "ينقل المدرس المساعد إلى وظيفة أخرى إذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرساً مساعداً"، وتنص المادة (١٥٧) على أن "تسري أحكام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية".

كما استعرضت الجمعية العمومية أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ وتبيّن لها أن المادة (١) منه تنص على أن "يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسري أحكامه على: ١ - العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الإدارة المحلية. ٢ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم. ولا تسري هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شؤون توظفهم



قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات. ويعتبر عاملاً في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين في إحدى الوظائف المبينة بموازنة كل وحدة، وأن المادة (٦٩) منه تنص على أن "تكون حالات الترخيص بإجازة بدون مرتب على الوجه الآتي: (١) يمنح الزوج أو الزوجة إذا سافر أحدهما إلى الخارج للعمل أو الدراسة لمدة ستة أشهر على الأقل إجازة بدون مرتب، ولا يجوز أن تجاوز هذه الإجازة مدة بقاء الزوج في الخارج، ويسرى هذا الحكم سواء أكان الزوج المسافر من العاملين في الحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص.

ويتعين على الجهة الإدارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأحوال". وأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٩) لسنة ١٩٧٥؛ وتبيّن لها أن المادة (٦٩) منها تنص على أن "... ويجوز لمجلس الكلية أن يوقف قيد الطالب لمدة سنتين دراسيتين متتاليتين أو متفرقتين خلال سنتي الدراسة في الكلية إذا تقدم بعذر مقبول يمنعه من الانتظام في الدراسة، وفي حالة الضرورة يجوز لمجلس الجامعة زيادة مدة وقف القيد"، وأن المادة (٩٢) منها تنص على أن تمنح مجالس الجامعات بناءً على اقتراح مجالس الكليات المختصة دبلومات الدراسات العليا ودرجات الماجستير والدكتوراه وفقاً لما يأتي: أولاً: الدبلومات... ثانياً: الدرجات العلمية العليا وتشتمل: (أ) الماجستير ... (ب) الدكتوراه: تقوم أساساً على البحث المبكر لمدة لا تقل عن سنتين تنتهي ب تقديم رسالة تقبلها لجنة الحكم، ويجوز أن يكلف الطالب ببعض الدراسات التمهيدية طبقاً لما تحدده اللوائح الداخلية. وتتولى اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد تحديد فروع التخصص وأقسام الدراسة للدبلومات والدرجات العلمية العليا التي تمنحها والشروط الازمة للحصول على كل منها". وأن المادة (٩٧) منها تنص على أن "تحدد اللوائح الداخلية للكليات إجراءات التسجيل لدرجات الماجستير والدكتوراه والمدة التي يسقط التسجيل بعدها إلا إذا رأى مجلس الكلية البقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير المشرف". وأن المادة (١٠٢) من ذات اللائحة تنص على أنه "يقدم المشرف على الرسالة في نهاية كل عام جامعي تقريراً إلى مجلس القسم



عن مدى تقدم الطالب في بحوثه ويعرض هذا التقرير على مجلس الكلية. ولمجلس الدراسات العليا والبحوث - بناءً على اقتراح مجلس الكلية - إلغاء قيد الطالب على ضوء التقارير".

واستطاعت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جرى عليه إفتاؤها - أنه وإن خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات المشار إليه بالنسبة للمعيدين، والمدرسين المساعدين من غير أعضاء هيئة التدريس من بيان أحكام تنظيم الإجازات الخاصة لمرافق الزوج، أو الزوجة، تعين الرجوع إلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ حيث حرص المشرع على بيان أحكام هذه الأجازات وتنظيمها وذلك لقيامها على اعتبارات خاصة وهي الحفاظ على تمايز الأسرة ووحدتها وهي اعتبارات لا تتحمل الإعاقفة، أو التأخير وإلا فالتغاضي عن تقرير هذا الحق، وانفتح الباب للغت مما يتعارض مع ما تمليه المصلحة العامة ومن ثم فإن جهة الإداراة لا تملك إلا الموافقة على منح هذا النوع من الإجازات للمعيدين والمدرسين المساعدين، وأن علاقة المعيد، أو المدرس المساعد بالجهة التي يعمل بها لا تنفص خلال فترة الإجازة المنوحة له، إلا أن هذه العلاقة خلال تلك الفترة تجد حدتها في إلا يكلف المعيد أو المدرس المساعد بالتزامات وظيفية تهدى ما رخص به له من إجازة. فهو في فترة الإجازة يكون متخففاً من أعباء الوظيفة ومتخللاً من غالب التزاماتها، ومن بين هذه الالتزامات ما هو منصوص عليه في المادتين (١٤٨، ١٥٦) من قانون تنظيم الجامعات والتي تلزم المدرس المساعد ببذل أقصى جهد للحصول على الدكتوراه وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ تعيينه في هذه الوظيفة، لذا يتغير عند حساب هذه المدة أن يسقط ما حصل عليه من إجازات خاصة لمرافق الزوجة على إلا يدخل هذا بحق الجامعة المقيد لديها المدرس المساعد كطالب بالدراسات العليا في إعمال شؤونها فيما يتعلق بأحكام التسجيل لنيل درجة الدكتوراه والمدة التي يسقط بمضيها هذا التسجيل، وأحكام إلغاء قيد الطالب على ضوء التقارير المقدمة عن تقدمه في رسالته التي لا بد وأن يستمر عنصر الإبتکار مصاحباً لها حتى تمام مناقشتها وذلك وفقاً لحكم المواد (٩٢، ٩٧، ١٠٢) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه.

وتنتسباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته يشقق وظيفة مدرس مساعد بقسم التخدير والعنایة المركزية الجراحية بكلية الطب جامعة طنطا اعتباراً



من ١٩/١٢/١٩٩٥، ومنح إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقه زوجته التي تعمل خارج البلاد من ٢٠١١/٧/٢٨ حتى ٢٠٠٩/٩/١٤، ومن ٢٠٠٩/٤/٢٩ حتى ١٧/٨/١٩٩٧ خلال الفترات من ٢٠١٢/٨/٢١ حتى ٢٠١١/٨/٢٢، ومن ثم فإنه يتquin عدم حساب هذه المدد ضمن مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة (١٥٦) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه. ولما كان ذلك، وكانت مدة قيد المعروضة حالته في درجة الدكتوراه منذ تعيينه مدرساً مساعداً حتى الآن، بعد إسقاط مدد الإجازات الخاصة المشار إليها، لا تجاوز خمس سنوات فإنه لا يجوز لجهة الإدارة نقله إلى وظيفة بالكادر العام.

### لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم حساب مدة الإجازة الخاصة لمرافقه الزوجة ضمن المدة اللازمة للحصول على درجة الدكتوراه طبقاً لحكم المادة (١٥٦) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحرير في: ٢٠١٢/١

رئيس

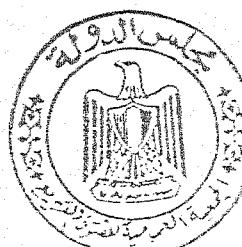
المكتب الفني

المستشار

شريف الشاذلي

نائبه رئيس مجلس الدولة

معتز//



د. المحامي  
الدكتور /  
الوكيل

نائب رئيس مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

